التأثيرات الدولية لتطورات المشكلة الفلسطينية الإسرائيلية الأخيرة والسياسة التركية

محيي الدين أتامان*

ملخص: أدّت الهجمات الشاملة التي نفذتها حماس ضد «إسرائيل» في 7 أكتوبر 2023 إلى تحول كبيرٍ في المشكلة الإسرائيلية الفلسطينية. وظهرت قضية فلسطين مرةً أخرى على الأجندة العالميةـ وكانت هذه هي المرة الأولى التي تتعرض لها «إسرائيل» في تاريخها لهذا الحجم من الأضرار. وبالمثل، رأينا أن السياسات الأحادية المتهورة لـ«إسرائيل»ومؤيديها لم توفر الأمن لها. ومن ناحية أخرى، ظهر نفوذ حماس والمقاومة الفلسطينية وقوة ردعها. وكذلك، تركت هجمات 7 أكتوبر آثارًا خطيرة على معادلة القوى الإقليمية؛ إذ انتهت عملية التطبيع في المنطقة إلى حد كبير. وانكفأت «إسرائيل» إلى عزلتها في المنطقة مرةً أخرى؛ بسبب استخدامها المفرط للقوة وجرائم القتل الجماعي وجرائم الحرب.

الكلمات المفتاحية : فلسطين، حماس، تركيا، 7 أكتوبر، التطبيع.

*جامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية، تركيا.

The International Impacts of the Recent Developments in the Palestinian-Israeli Problem and Turkish Politics

MUHİTTİN ATAMAN*

ORCID NO : 0000-0003-4343-8283

ABSTRACT: *The comprehensive attacks carried out by Hamas against Israel on October 7, 2023 led to a major shift in the Israeli-Palestinian problem. The issue of Palestine once again appeared on the global agenda - and this was the first time that "Israel" was exposed to this scale of damage in its history. Likewise, we saw that the reckless unilateral policies of "Israel" and its supporters did not provide it with security. On the other hand, the influence of Hamas and the Palestinian resistance and its deterrent power appeared. Likewise, the October 7 attacks left serious impacts on the regional power equation. The normalization process in the region has largely ended. Israel retreated into isolation in the region once again due to its excessive use of force, mass murders and war crimes.*

***Keywords**: Palestine, Hamas, Turkiye, 7 October, normalization.*

*Ankara University of Social Sciences, Türkiye.

رؤيـة تركيـة
2023-(1/13)
27 - 44

DOI:10.36360/1560-012-004-003

هجمات حماس في 7 أكتوبر 2023م والمشكلة الفلسطينية الإسرائيلية:

كانت الهجمات واسعة النطاق التي شنتها حماس ضد «إسرائيل» في 7 أكتوبر مفاجأةً كبيرةً في كثير من النواحي، وشكّلت في الوقت نفسه نقطة تحول بالغة الأهمية في سياق المشكلة الفلسطينية الإسرائيلية والتطورات الإقليمية. هذا البحث، يسلّط الضوء على كيفية وقوع هذه الهجمات ودلالاتها، ثم يتناول تأثيراتها في المشكلة الفلسطينية الإسرائيلية، ثم يحلّل التأثيرات المحتملة لهذه الهجمات والتطورات الجارية بفلسطين في المنطقة والسياسة العالمية. وأخيرًا، يتوقف البحث عند السياسة التي تتبعتها تركيا إزاء التطورات الأخيرة.

أوّل تداعيات هذه الهجمات التي شنتها حماس على «إسرائيل» في السابع من أكتوبر، تحت مسمّى «طُوفان الأقصى» هو التغيير الذي أحدثته في المسألة الفلسطينية الإسرائيلية. بداية، لا بد من الإشارة إلى أن هجوم حماس على «إسرائيل» لم يكن الحدث الرئيس الذي أشعل فتيل سلسلة التطورات الأخيرة، فقطاع غزة الذي تحاول حماس إدارتها هي أرض فلسطينية تحتلها «إسرائيل» منذ عام 1967م؛ وفقًا لقرارات الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي[1]. لكنها تتعرض باستمرارٍ للهجمات المباشرة وغير المباشرة والحصار الدائم من قبل «إسرائيل»، فمنذ عام 2006، قطع عنها الاحتلال الإسرائيلي جميع الاتصالات الجوية والبحرية والبرية، ومن ذلك مطار غزة الدولي، حتى عزلها عن العالم، ومنع حركة الأشخاص والبضائع وحولها إلى سجن مفتوح[2].

تستمر «إسرائيل» في شن حرب استنزافية ممنهجةٍ شاملةٍ ضد الشعب الفلسطيني عامةً، وأهالي غزة خاصةً، وتقوم بمعاقبة سكان غزة من خلال إخضاعهم لعقوبات مشددة منذ فترة طويلة. وفي فترة ما بعد الثورات والانتفاضات العربية، طورت «إسرائيل» المزيد من السياسات الأحادية الجانب تجاه الشعب الفلسطيني والأراضي الفلسطينية، بدعم من الدول الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الجهات الفاعلة في المنطقة.

من ناحية أخرى، لم تعد هناك أنظمةٌ عربيةٌ تركز في سياساتها الإقليمية على تلبية مطالب الشعب الفلسطيني، ولم تعد هناك «مشكلة فلسطينية»، ناهيك عن «قضية فلسطينية»، إثر انحطاط أو انهيار الأنظمة العربية الأقوى نسبيًّا الحاملة للقومية العربية، مثل ليبيا والعراق واليمن وتونس ومصر. فسياسة الاحتلال والقمع المفروضة على الفلسطينيين منذ عقودٍ فقدت معناها وأهميتها إلى حدٍّ كبيرٍ في العالم العربي، وحدث

فراغ في القوة الموازنة لـ «إسرائيل»، وربما عاشت «إسرائيل» في العقد الماضي واحدةً من أكثر الفترات راحةً في تاريخها.

لكن «إسرائيل» لم تقيّم الفرص التي ظهرت في هذه الفترة، بل على العكس استغلت فراغ القوة الموازنة، وجعلت حل المشكلة الفلسطينية الإسرائيلية أكثر صعوبة، وأملت شروطها على الدول العربية بدعم من الإدارة الأميركية، وأخذت تقوم بتطبيع علاقاتها مع الدول العربية وفق إملاءاتها وشروطها. وظهرت «صفقة القرن»[3] المزعومة التي جرى تطويرها تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية في عهد إدارة ترامب، و«اتفاقيات إبراهيم» الموقّعة مع بعض الدول العربية، بوصفها تطورات أحادية الجانب لهذه العملية الأحادية الجانب. وبطبيعة الحال، لم يجرِ التوقيع على هذه الاتفاقيات نتيجة مفاوضات حقيقية مع «الطرف الآخر»، بل بصفتها مشروعات من جانب واحد، حملت فيها «إسرائيل» والولايات المتحدة الطرف الآخر على الاعتراف بمصالحهما الشخصية.

ومن الأسباب التي أدت إلى «انفجار» يوم أكتوبر أيضًا، تزايد المحتلين الذين يجري جلبهم من أماكن متفرقة من العالم وتوطينهم في بيوت الفلسطينيين وأراضيهم، خلال فراغ القوة الموازنة الذي حدث مؤخرًا في المنطقة، والخسارة اليومية لأرواح الفلسطينيين وأراضيهم، وتزايد انتهاكات حقوق الإنسان، وتفاقم الضغوطات على الشعب الفلسطيني. بعبارة أخرى، يمكن القول: إن السبب الأساسي وراء هجمات حماس الأخيرة على «إسرائيل» هو استمرار «إسرائيل» في سياساتها في تطهير الأراضي الفلسطينية من الفلسطينيين (dehumanization)، وانتزاع أراضيهم (deterritorialization)، وتركهم بلا دولة (destateization) [4]. كل هذه التطورات المحلية والإقليمية كانت السبب في إحداث خللٍ عميقٍ في موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط.

آثار هجمات 7 أكتوبر على المشكلة الإسرائيلية الفلسطينية:

بعد هذه المقدمة القصيرة، يمكن القيام بتحليلٍ موجزٍ لهجمات حماس يوم 7 أكتوبر ورد الفعل غير المتناسب من الجانب الإسرائيليّ على هذه الهجمات. بادئ ذي بدء، لا بد من القول: إن هذه الهجمات واسعة النطاق لا يمكن أن تكون إلا نتاج تخطيطٍ وإستراتيجية طويلة المدى. ويمكن قراءة هذه الهجمات بأنها هجمات ناجحةٌ عسكريًّا وسياسيًّا؛ لأن حماس حققت من خلالها هدفين رئيسين:

أولًا، استطاعت حماس أن تعيد القضية الفلسطينية إلى أجندات العالم العربي والشعوب والدول الإسلامية والعالم. فحكومات الدول العربية، إبان الثورات

والانتفاضات العربية، تجاهلت «القضية الفلسطينية»، بل تجاوزت «المشكلة الفلسطينية» برمتها. فعلى سبيل المثال، لم تتفاوض الحكومات العربية التي بدأت عمليات التطبيع مع «إسرائيل» من أجل فلسطين، بل من أجل تعظيم مصالحها الوطنية فقط. كان الشعب الفلسطيني يحظى باهتمام ضئيل لا يكفي لأن يكون حتى موضوع المفاوضات الدولية، لكن مع الهجوم الذي وقّع في السابع من أكتوبر والتطورات التي تلته، عادت القضية الفلسطينية لتأخذ مكانها في قلب أجندات الشعوب العربية والإسلامية وشعوب العالم، واضطرت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، والعديد من الحكومات في جميع أنحاء العالم، أن تتخذ موقفًا بشأن فلسطين. يمكن القول باختصار: إن عودة قضية الشعب الفلسطيني العادلة إلى مركز السياسة العالمية تُعَدّ أعظم نجاحٍ حققته هجمات حماس.

ثانيًا، استطاعت حماس بهجومها الشامل في السابع من أكتوبر وما أعقبه من مقاومة، أن تلحق بـ«إسرائيل» خسائر لم تلحقها بها أي دولة أخرى عبر التاريخ. فهذا الهجوم الذي أظهر قوة وردع حماس وغيرها من الجهات الفاعلة الفلسطينية، حطّم الأسطورة الإسرائيلية التي تقول: إن «إسرائيل» محصَّنة لا تُقهَر، وألحق أكبر ضرر عسكري وسياسي ونفسي بـ«إسرائيل» في تاريخها. لم يسبق لـ«إسرائيل» التي تحظى بدعم غير مشروط من الدول الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية- أن تعرضت لمثل هذا الضرر العسكري والسياسي. إنّ هجوم السابع من أكتوبر أظهر أن «إسرائيل» ليست مكانًا آمنًا لليهود من ناحيةٍ، وأثبت مرة أخرى عدم شرعية دولة «إسرائيل» من ناحية أخرى.

إنّ التوازنات في المشكلة الفلسطينية الإسرائيلية تغيرت إلى حدّ كبير، فالإدارة الإسرائيلية التي أدركت القوة الرادعة والضاربة للجهات الفلسطينية الفاعلة ردّت ردًّا عنيفًا وهمجيًّا، منتهكةً حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي، لكن «إسرائيل» التي أيقنت أن ردّها العنيف وغير المتناسب الذي انتهى إلى ارتكاب العديد من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية- لا يمكن أن يحلّ المشكلة، ستضطر عاجلاً أم آجلاً إلى أن تعترف بوجود «الطرف الآخر». ومع إدراك القوة الرادعة للفاعلين الفلسطينيين، وزوال الصورة التي توحي بأن «إسرائيل» آمنة، سيتوقف تدفق اليهود إلى الأراضي الفلسطينية قادمين من جميع أنحاء العالم، أو سينقص على الأقل.

استخفّت «إسرائيل» بقوة حماس لأسباب عدّة، فمن ناحية كانت «إسرائيل» متغطرسة جدًّا، وعلى ثقةٍ كبيرةٍ أن أيًّا من الدول الإقليمية لا تستطيع أن تهدّد أمنها، وكانت تظنّ بحسب تقديراتها أنه لم تعد هناك دول عربية تساعد الفلسطينيين في فترة ما بعد الثورات العربية. ومن ناحية أخرى، كانت الحركات والجهات الفاعلة في العالم العربي التي

كرست جهودها على القضية الفلسطينية، مثل جماعة الإخوان المسلمين، قد تعرضت للقمع من قبل الأنظمة العربية. ثم إن الإدارة الإسرائيلية كانت قد أقامت جدارًا أمنيًّا عاليًا حول قطاع غزة بأكمله وعزلته عن العالم. لكن الهجوم الأخير أظهر أن «إسرائيل» أخطأت في حساباتها وتقديراتها.

> **أدت الهجمات واسعة النطاق التي شنتها حماس على «إسرائيل» في السابع من أكتوبر إلى انكسارات كبيرة في المسألة الفلسطينيّة الإسرائيلية والسياسة الإقليمية والعالمية**

أظهرت هجمات حماس أن الخطوات الأحادية الجانب التي اتخذتها «إسرائيل» والولايات المتحدة أو كلٌّ واحدةٍ منهما على انفراد لن تحل المشكلات في الأراضي الفلسطينية. ورأت «إسرائيل» ومؤيدوها أنه ينبغي أيضًا أن تُؤخَذ في الاعتبار مخاوف الجانب الفلسطيني وتوقعاته. من المعروف على سبيل المثال أن إعلان الولايات المتحدة الأمريكية مدينة القدس الموحدة عاصمةً لـ «إسرائيل»، واعترافها بقرار ضم هضبة الجولان السورية التي احتلتها منذ عام 1967- يتناقضان مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والقواعد الدولية، ومبادئ القانون الدولي. ثم إن مساعي الدول العربية التي ترغب في تطبيع علاقاتها مع «إسرائيل» من خلال اتفاقيات إبراهام مصيرها الإخفاق لا محالة؛ لأن تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية لن يكون ممكنًا بدون إيجاد حل دائم للمشكلة الفلسطينية؛ لذا، كانت هجمات السابع من أكتوبر سببًا في إحباط كل مخطّطات «إسرائيل» وداعميها الذين ظنّوا أنه بإمكانهم إجبار الشعب الفلسطيني على قبول هذه الخطوات الأحادية الجانب نحو التطبيع.

1- التأثيرات الإقليمية والعالمية للتطورات الأخيرة في فلسطين:

لم تؤدِّ الهجمات واسعة النطاق التي شنتها حماس على «إسرائيل» في السابع من أكتوبر إلى انكساراتٍ كبيرة في المسألة الفلسطينية الإسرائيلية فحسب، بل في السياسة الإقليمية والعالمية أيضًا، ويبدو أنها ستظل تُحدِث تلك الانكسارات.

بداية، تعرّضت عملية التطبيع في الشرق الأوسط لشللٍ كبير؛ بسبب لجوء «إسرائيل» إلى استعمال العنف غير المتناسب وارتكابها جرائم الحربِ وجرائم ضد الإنسانية، بعد هجمات حماس. فالأنظمة العربية التي لا تستطيع أن ترفع صوتها عاليًا لن تبقى مكتوفة الأيدي، على الأقل أمام الأصوات التي تتعالى من الشوارع العربية مناهضةً لـ«إسرائيل» . ولا شك أن الشعوب العربية ستضغط على حكوماتها لإنهاء عملية التطبيع معها، إذا لم تتخذ الدول العربية الإجراءات اللازمة فيما بينها، وهو ما لن تتمكن من القيام به. اضطرت الأردن ومصر إلى اتخاذ موقفٍ أكثر حزمًا تجاه مشروع نزع الطابع الفلسطيني

عن قطاع غزة[5]، وإرسال الفلسطينيين الذين يعيشون هناك إلى دول الجوار. وربما يتزعزع الاستقرار الداخلي الذي هو هشٌّ أصلاً في هذين البلدين.

من ناحية أخرى، يشير الدعم غير المشروط الذي تقدمه الدول الغربية لـ«إسرائيل» إلى أن الدول الغربية مستاءةٌ من الاستقرار السياسي في المنطقة ومن عملية التطبيع بين دول المنطقة. ففي الآونة الأخيرة، قطعت كل دولة على وجه التقريب في الشرق الأوسط شوطًا كبيرًا نحو تنويع سياستها الخارجية، وهو ما يتعارض في الغالب مع مصالح الدول الغربية. وكما هو متوقَّعٌ، فإن الدول الغربية الاستعمارية، التي تسعى إلى التحكم بالتطورات الجارية في المنطقة كافة منذ مئة وخمسين عامًا- لا تريد لدول المنطقة أن تمارس سياسةً مستقلة، وتعارض في هذا السياق أيضًا الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في المنطقة. لكن دول المنطقة وكذلك الدول الغربية تعرف أن استمرار الاضطرابات السياسية والفقر في المنطقة يعني أن دول المنطقة ستبقى في تبعيةٍ للدول الغربية. لهذا كله، ستواصل الدول الغربية تقديم الدعم غير المشروط لسياسات «إسرائيل» العدوانية من أجل منع التطبيع بين دول المنطقة.

ثانيًا، أدت اعتداءات «إسرائيل» الوحشية والهمجية على الشعب الفلسطيني وقيم الإسلام والإنسانية ورموزهما إلى اجتماع الشعوب والدول الإسلامية على قول واحد، ووضعت جانبًا التوتر السني الشيعي في المنطقة. فالصراع السني الشيعي الذي كان شديدًا في فترة ما بعد الثورات العربية انحسر إلى الخلف، بخاصة أمام الهجمات على المسجد الأقصى والشعب الفلسطيني المسلم. فعلى سبيل المثال، أدانت منظمة التعاون الإسلامي التي اجتمعت بشأن المجازر الجماعية التي ترتكبها دولة الاحتلال- «إسرائيل» بلهجةٍ حادةٍ، ودعت إلى التدخل لوقف الهجمات الإسرائيلية، ربما للمرة الأولى في تاريخها[6]. بالإضافة إلى ذلك، ناقش الوزراء السعوديون والإيرانيون المشاركون في اجتماع منظمة التعاون الإسلامي المسألة فيما بينهم، وعملوا على تبني موقفٍ مشترك.

من ناحية أخرى، تَعدّ الدول الإسلامية حركة حماس أحد الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني. وحماس ليست منظمة وكيلة لإيران كما يُزعَم. وفي الواقع، اختلفت حماس وإيران في العديد من القضايا في فترة الثورات العربية. وقد وقع الجفاء بين حماس وإيران، ولاسيما عندما استهدفت إيران والجهات الفاعلة التابعة لها المسلمين السنة الأبرياء في سوريا واليمن والعراق وقتلتهم، ولكن عندما يتعلق الأمر بـ«إسرائيل» العدو المشترك لكلا الطرفين، لا يُستبعَد من الطرفين استئناف التعاون. ومن ثَمّ قد يكون صحيحًا أن حماس، وهي جهة فاعلة سُنّية وعربية ذات مصالح وأهداف مستقلة، تنحدر من تقليد الإخوان المسلمين- تلقّت مساعدات من إيران، لكن ليس صحيحًا أنها تلقّت تعليمات.

ثالثًا، أدت الهجمات الإسرائيلية الأخيرة إلى انقسام الرأي العام العالمي إلى جبهتين مختلفتين اختلافًا حادًّا: غربية وغير غربية. فمن جانب، قدّمت جميع الدول الغربية على وجه التقريب دعمًا غير مشروط لـ«إسرائيل» ، ولَم تتركها وحدها، ووقفت إلى جانب «إسرائيل» بكل إمكانياتها، وأعلنت بذلك انحيازها إليها. من جانبٍ آخر، أدلت جميع الدول غير الغربية تقريبًا، باستثناء الهند، بتصريحات أكثر توازنًا وحيادية، دعت فيها «إسرائيل» إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة. وباختصار، بينما رفع العالم غير الغربي صوته معترضًا على الوضع اللاإنساني الذي يعيشه الشعب الفلسطيني. وافقت الدول الغربية على أن تضع «إسرائيل» نفسها فوق القانون والأعراف والقيم الدولية ولم تعارض ارتكابها جميع أنواع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في غزة، وتعرضت هي الأخرى لفقدان الشرعية بشكل لا يقلّ عن «إسرائيل». لهذا السبب، أصبحت المشكلة الفلسطينية الإسرائيلية من أهم القضايا التي تزيد من حدة التوتر بين الدول الغربية والدول غير الغربية، وهذا أصبح واضحًا تمامًا في الآونة الأخيرة. ولا بد أن سياسات «إسرائيل» التوسعية والجرائم التي ترتكبها بناء على سياسية العنف غير المتكافئ ستكلّف الدول الغربية مزيدًا من الأثمان.

حشدت الدول الغربية التي قدمت تصريحات تأييد لـ«إسرائيل» منذ الساعات الأولى لهجمات حماس، مواردها العسكرية والسياسية والاقتصادية والأكاديمية والإعلامية لدعم «إسرائيل». ولم تقم أي دولة غربية كبرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا وفرنسا وألمانيا، بتحميل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية عن جرائم القتل الجماعي وجرائم الحرب التي ترتكبها ضد الفلسطينيين. لكنّ «إسرائيل» وداعميها الغربيين الذين يريدون باستمرار استهداف حماس، يعرفون جيدًا أن العنف الذي تمارسه «إسرائيل» ضد الفلسطينيين لم يبدأ مع تأسيس حماس، ولم يستمر بسبب وجود حماس، فـ «إسرائيل»، حتى قبل تأسيس حركة حماس، كانت تنتهج السياسات القمعية ضد الفلسطينيين. علاوة على ذلك، فهي اليوم لا تتورع عن اتباع أنواع السياسات العنصرية كافة، ليس فقط في غزة الخاضعة لسيطرة حماس، بل أيضًا في الضفة الغربية الخاضعة قانونيًّا لسيطرة حركة فتح، وضد الفلسطينيين داخل «إسرائيل» نفسها. ومن ناحية أخرى، كان الغرب هو الضامن لسياسات «إسرائيل» القمعية أحادية الجانب، التي كانت السبب في معاناة الفلسطينيين منذ ما يقرب من مئة عام. ومن هنا فإن الدول الغربية، وكذلك «إسرائيل»، مسؤولة مسؤوليةً مشتركةً عن كل القمع الذي يتعرض له الفلسطينيون اليوم والجرائم المرتكبة في الأراضي الفلسطينية.

والدول الغربية بسبب دعمها غير المشروط لـ «إسرائيل»، ستتحمل بشكل أو آخر جزاء الجرائم التي ترتكبها «إسرائيل» في الأراضي الفلسطينية. فالغربيون فقدواً إلى حدّ كبير تفوقهم في الخطاب الأخلاقي على بقية العالم[7]. ولا يمكن للغرب أن يوصي أو يملي القيم الأخلاقية العالمية والأعراف الدولية ومبادئ القانون الدولي على أيّ أحد، طالما أنها تستمر في دعم «إسرائيل» التي لا تريد أن تتصرف بصورة دولة طبيعية. وهكذا، أصبحت الأغلبية الساحقة من الرأي العام العالمي تنفر من «إسرائيل» وداعميها، وتشكّك في مصداقيتهم وشرعيتهم؛ بسبب انتهاكهم المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

ولا ننسى أن التناقضات بين الخطاب السياسي للغرب وسياساته المطبقة على الأرض كشفت مرة أخرى أن الغرب قوة لا يمكن الوثوق بها، ولذلك لم تعد الدول غير الغربية ترغب في اتباع سياسات الغرب. فالدول الغربية على سبيل المثال، لم تتمكن من الالتقاء على رأي واحدٍ مع غالبية دول العالم فيما يتعلق بالحرب الأوكرانية الروسية. فادعاء الدول التي لا تعارض الاحتلال في فلسطين وتعارض الاحتلال في أوكرانيا لم يكن له تأثير كبير على الجهات الفاعلة الأخرى. فاختلاف الموقف بين الحربين هو نتيجة طبيعية لاختلاف المصالح بينها.

رابعًا، يتسبب دعم الدول الغربية لمجازر الإبادة التي تقوم بها «إسرائيل» ضد الفلسطينيين المسلمين، والاعتداء على رموز الدين الإسلامي؛ بتفاقم العداء للغرب في البلدان الإسلامية. وفي النتيجة، سيؤدي تزايد قوى الردع لدى الدول الإسلامية وصعود القوى غير الغربية في التوازن الدولي- إلى زيادة كلفة العداء المتزايد للغربِ من منظور الغرب.

بعد هذه التطورات الأخيرة، تمكنت «إسرائيل» من جر الولايات المتحدة التي كان يُعتقَد انسحابها التدريجي من الشرق الأوسط- إلى الشرق الأوسط من جديد. وإنّ توجيه السفن الحربية الأمريكية، التي ينبغي أن تكون في المحيط الهادئ، إلى منطقة الشرق الأوسط من جديد- يعني أن الولايات المتحدة تعدّ منطقة الشرق الأوسط مصدر التهديد العالمي الرئيس. لكن الجميع يعلم أنه لا يوجد في هذه المنطقة لاعب عالمي يمكنه أن يشكل تهديدًا للولايات المتحدة.

يمكن القول: إن «إسرائيل» أقحمت الغرب في صراعِ حضاراتٍ وحربِ استنزافٍ مع الدول والشعوب الإسلامية، إذا ما نظرنا إلى دعم الغربَ غير المشروط لـ«إسرائيل» والعداء المتزايد تجاه الإسلام في الغرب. ويبدو أنه إذا استمر الوضع على ما هو عليه الآن، فهناك احتمالٌ كبيرٌ جدًّا لنشوب صراع حضارات وحروب خاسرة ليس فيها رابح بين الدول الغربية والدول الإسلامية[8]. في الفترة الجديدة، لن تقبل الدول الإسلامية أن تؤدّي الدول الغربية التي أعلنت أنها إلى جانب الجهات الفاعلة المناهضة للمسلمين في العديد من الأزمات، مثل أزمة قره باغ وشرق البحر الأبيض المتوسط وقبرص وفلسطين- دور الوسيط في أزماتٍ إقليميةٍ أخرى. على سبيل المثال، أخفاق عقد محادثات السلام بين أذربيجان وأرمينيا، التي كانَ من المقرر عقدها مؤخرًا في مدينة غرناطة الإسبانية؛ لأن أذربيجان رفضت أن تؤدّي فرنسا دور الوسيط. وفي مثال آخر، قامت الصين، لا دولة غربية، بالتوسط بين إيران والمملكة العربية السعودية، الدولتين الأكثر نفوذًا في الشرق الأوسط.

في الختام، يمكن القول: إنه لن تكون هناك إمكانية تطبيع في سياسة الشرق الأوسط، ولا إزالة الفوضى والعراقيل في النظام الدولي، ما لم تتوقف «إسرائيل» عن استخدام القوة غير المتكافئة وسياساتها القمعية ضد المسلمين الفلسطينيين. ولكي تكون المعايير الدولية وقرارات المؤسسات والمبادئ القانونية فعالة، يجب على «إسرائيل» الإقلاع عن سياستها العدوانية وأحادية الجانب، ويجب على الغرب أن يسترد الشيك المفتوح الذي منحته لـ«إسرائيل» . وفي الظرف الحالي، ليس من الصعب التنبؤ بأن هذا التوقع لن يتحقق في وقت قصير، إذ ليست الدول الغربية فحسب، بل القوى التي تعارض الدول الغربية

مثل روسيا والصين أيضًا، تجد أنه من مصلحتها أن تجعل القضية الإسرائيلية الفلسطينية البند الأول في جدول أعمال السياسة العالمية.

2- سياسة تركيا تجاه تطورات المشكلة الإسرائيلية الفلسطينية الأخيرة:

بعد هجمات حماس على «إسرائيل» في السابع من أكتوبر، اتبعت تركيا سياسة متوازنة نسبيًّا من خلال الإدلاء بتصريحات تدعو فيها الأطراف المتصارعة إلى الاعتدال. فقد دعت تركيا التي تحرص على سلامة علاقاتها مع دول المنطقة الأطراف أولاً إلى وقف إطلاق النار، وأجرت محادثات مع الجهات الفاعلة الأخرى في هذا الصدد. وسعى الرئيس رجب طيب أردوغان حتى لا يتفاقم الصراع، إلى إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة من جانب، والاجتماع مع قادة العالم وجهًا لوجه أو عبر المكالمات الهاتفية من جانب آخر. من ناحية أخرى، قام وزير الخارجية حقان فيدان بجولة دبلوماسية للتشاور مع الجهات الفاعلة الإقليمية وتطوير موقف مشترك إزاء هذه القضية.

وكما قال وزير الخارجية حقان فيدان، اتبعت تركيا سياسة ذات أربعة محاور. أولاً، دعت إلى وقف إراقة الدماء المدنيين في الجانبين، وذكرت أن العنف يولّد العنف، وشددت على ضرورة منع المذابح الجماعية التي ترتكبها «إسرائيل». ثانيًا، وجهت رسالة إلى الطرفين والمعنيين شددت فيها على ضرورة منع انتشار الصراع والعنف، وصرح الوزير فيدان أن تركيا ستبقى على تشاور وثيق مع الدول التي يمكنها العمل معها بشأن هذه المسألة. ثالثًا، أكدت تركيا ضرورة أن يجري اليوم بذل الجهود من أجل التوصل إلى حل الدولتين أكثر من أي وقتٍ مضى، وعبرت بصوت أعلى عن حقيقة مفادها أن إقامة الدولة الفلسطينية هي أحد أهم الأسس لضمان الاستقرار الإقليمي. رابعًا وأخيرًا، اقترحت تركيا نظام الضمان الذي تشارك فيه على الأقل بعض الدول الإسلامية، في سبيل تحقيق السلام الدائم، وهو ما ستجري مناقشته بمزيد من التفصيل أدناه[9].

لكن عندما بدأت «إسرائيل» في ارتكاب المذابح الجماعية وجرائم الحرب بحق الفلسطينيين المدنيين الأبرياء الذين يعيشون في قطاع غزة، تَشدَّدَ موقف تركيا المناهض لـ«إسرائيل» . وبعد أن ازدادت جرائم القتل الجماعي التي ترتكبها «إسرائيل»، برزت تركيا إلى الواجهة بوصفها إحدى الدول التي ردّت بقسوة على دولة الاحتلال. تقف تركيا بطبيعة الحال إلى جانب الشعب الفلسطيني المظلوم والمضطَّهد في القضية الفلسطينية الإسرائيلية، وهي التي يُشار إليها بأنها أمل المظلومين والمضطهدين في أماكن متفرقة بالعالم. لكنها في الوقت ذاته لا تريد إغلاق باب الحوار مع «إسرائيل» على أمل تحقيق السلام الدائم.

وفي أعقاب الهجمات الأخيرة، اتخذت تركيا بعض الإجراءات ضد «إسرائيل»، فأنهت عملية التطبيع معها بشكل كامل، وألغت المشروعات الدولية التي كان من المقرر تطويرها بين البلدين، وطردت الدبلوماسيين الإسرائيليين من أراضيها، ولكن من دون أن تتوقف عن دعوة «إسرائيل» إلى السلام. في هذا السياق، دعا الرئيس أردوغان «إسرائيل» إلى الاستماع لتركيا وعدم خذلانها، على اعتبار أن تركيا كانت الدولة التي أنقذت اليهود من اضطهاد الدول الأوروبية في فترتين حرجتين في الماضي[10].

من ناحية أخرى، تبذل تركيا جهودًا في محاور مختلفة؛ لإنهاء المجازر التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني. أولاً، كثّفت تركيا أعمالها الدبلوماسية الشاملة لصنع السلام، وأقامت حوارات على أعلى مستويات مع كل من الجهات الفاعلة الإقليمية ودول أخرى غير دول المنطقة، ولا تزال تجري المحادثات للتوصل إلى وقفٍ فوري لإطلاق النار[11]. ثانيًا، قامت تركيا بإرسال أكثر من 10 طائرات مليئة بمواد الإغاثة إلى مصر، لتوصيل المساعدات الإنسانية إلى سكان غزة، مع العلم أن تركيا كانت أصلاً تقدم المساعدات الإنسانية إلى المنطقة قبل المجازر الإسرائيلية الأخيرة. ثالثًا، تعمل تركيا على لفت انتباه الأجهزة القضائية الدولية والرأي العام العالمي إلى جرائم الحرب والجرائم ضد

الإنسانية التي ترتكبها «إسرائيل»[12]. وتحرص تركيا على العمل مع دول إقليمية مثل قطر وإيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بشأن هذه المسألة، كما اعتادت أن تفعل في أعمالها الأخرى.

واتخذت تركيا مبادرات لاتخاذ إجراءات تستند إلى مبادئ الدبلوماسية القانونية والقسرية (coercive diplomacy) ضد الهجمات الإسرائيلية التي وقعت أمام مرأى العالم كله، والمجازر التي ارتكبتها بهذه الهجمات، فضلاً عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وفي هذا السياق، دعت تركيا إلى تطبيق نظام الضمان الذي تجري مناقشته في السياسة الدولية، وتواصل جهودها لتطبيقه.

اقتراح تركيا نظام الضمان، وإمكانية تطبيقه:

لم يعد هناك ما يمكن قوله عن الهجمات الإسرائيلية المفرطة على الشعب الفلسطيني وعمليات القتل الجماعي للمدنيين، التي لا تزال على أجندة السياسة الدولية بوصفها مأساة عمرها قرن من الزمان. بعد الموجة الأخيرة من الهجمات، ثبت مرة أخرى أنه لا فائدة من استخدام الأساليب الدبلوماسية. لذلك، تشكلت قناعةٌ أنه حان وقت الأفعال لا الأقوال، للرد على الهجمات الإسرائيلية الهمجيّة. قد حان الوقت لاستخدام الدبلوماسية القسرية، لمنع التوسع والعنف من جانب «إسرائيل» التي لا تعرف غير لغة القوة.

إلى الآن، لم يجر تنفيذ القرارات الصادرة عن الجمعية العامة أو عن أجهزة مجلس الأمن التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، فيما يتعلق بـ «إسرائيل». بعبارة أخرى، أخفقت الأساليب الدبلوماسية في إيقاف «إسرائيل» عن ممارسة العنف المفرط والهجمات ضد المدنيين الأبرياء. أما الدول الإقليمية والجهات الفاعلة العالمية، فلم تفعل شيئًا إلى الآن إلا اتباع سياسة «الانتظار والترقب» أو اللامبالاة بما يجري، ولسوء الحظ بقيت على الموقف ذاته، بعد هذه الهجمات الأخيرة. لكن تركيا بعد هذه الموجة الأخيرة من الهجمات قدمت الاقتراح الملموس الأول والوحيد.

اقترح وزير الخارجية التركي حقان فيدان «نظام الضامن» من أجل تحقيق سلام دائم وشامل في المشكلة الإسرائيلية الفلسطينية. وفي وقت لاحق، كرر الرئيس أردوغان وجهات النظر ذاتها في خطابه الذي ألقاه في 25 أكتوبر، وذكر أن تركيا تريد أن تكون الضامن باسم فلسطين بعد إعلان وقف فوري لإطلاق النار[13].

وفقًا لهذا الاقتراح الذي قدمته تركيا، يجب أن تبادر بعض الدول وتصبح ضامنة للأطراف من أجل تحقيق السلام الدائم وحل المشكلة. وذكر الوزير فيدان أنه يتعين على

بعض الدول أن تتحمل مسؤوليتها بوصفها ضامنةٍ لاتفاقٍ ينص على حل الدولتين الذي سيتم التوصل إليه من قبل ممثلي «إسرائيل» وفلسطين اللتين تشكلان طرفي المشكلة. أوضح الوزير فيدان أن تركيا مستعدة لتكون الضامن للشعب الفلسطيني من أجل تنفيذ الخطة، وأن بعض الدول الأخرى يمكنها أن تكون الضامن لـ «إسرائيل». وقد أبلغت تركيا الأطراف المعنية بهذا الاقتراح، لكن لم يصلها أي رد من الأطراف حتى الآن.

هناك بعض الشروط التي يجب تحقيقها حتى يجري تطبيق نظام الضامن بنجاح. بادئ ذي بدء، يجب إقناع طرفي النزاع، «إسرائيل» وفلسطين، بالتوصل إلى الاتفاق. أما الجانب الفلسطيني الذي يتعرض للزوال المادي والإبادة الجماعية، فإقناعه سهلٌ نسبيًّا، رغم تعدد الرؤوس واختلاف الآراء بين الأطراف الفاعلة. فالفلسطينيون يقبلون بسهولةٍ أكبر استخدام الأساليب الدبلوماسية.

بالمقابل، سيكون إقناع الجانب الإسرائيلي أكثر صعوبة نسبيًّا. فلا بد من ممارسة ضغوط دوليةٍ على «إسرائيل» من أجل ضمان نجاح الخطة، وقد أظهرت هجمات 7 أكتوبر والتطورات التي جرت بعد الرد الإسرائيلي العنيف، أن «إسرائيل» لا تستطيع أن تفرض شروطها على الشعب الفلسطيني من جانب واحد. وليس من الواضح هنا إلى متى ستستمر الدول الغربية في تقديم الدعم غير المشروط لـ «إسرائيل»؛ لأن سياسات «إسرائيل» القمعية وغير الشرعية على وشك أن تكلّف الحكومات الغربية ثمنًا باهظًا. هناك احتمالية لأن تستعيد الدول الغربية، ولو مؤقتًا على الأقل، الشيك المفتوح الذي منحته لـ «إسرائيل»، فارتفاع أصوات المعارضين لـ«إسرائيل» من داخل الرأي لعام في الدول الغربية، واشتداد المواقف المناهضة لـ«إسرائيل» من قبل الدول غير الغربية- قد تحمل الدول الغربية على تغيير سياساتها، والضغط على «إسرائيل» للجلوس إلى طاولة مفاوضاتٍ تتمتع بمزيدٍ من المساواة.

ثانيًا، يجب أن يرتكز نظام الضامن على الأسس القانونية ومبادئ القانون الدولي. فهناك حاجة إلى تفعيل آليةٍ إقليميةٍ؛ لأن تفعيل آلية الأمم المتحدة بات غير ممكنٍ، كما يتبين من عدم تنفيذ أيّ من القرارات التي جرى اتخاذها حتى الآن بشأن القضية الإسرائيلية الفلسطينية. ومن هنا فالخيار الأنسب في الوضع الحالي هو منظمة التعاون الإسلامي. ننوه هنا أن منظمة التعاون الإسلامي، وهي منظمة دولية هدفها التأسيسي هو القدس وفلسطين وتمثل جميع البلدان الإسلامية في العالم- اتخذت مؤخرا قرارًا فعالاً للغاية ضد الهجمات الإسرائيلية الأخيرة. في إطار نظام الضامن الذي له أساس قانوني، يجب على الدول الضامنة ضمان تنفيذ الاتفاق الذي جرى التوصل إليه، ومن ثَمّ ضمان إنشاء تحالف

إقليمي. كما قال الوزير فيدان، يجب على بعض الدول العربية مثل مصر والمملكة العربية السعودية والأردن– أن تتحمل هي الأخرى المسؤولية في نظام الضامن.

بمجرد استيفاء هذين الشرطين الأساسيين، تصبح احتمالية تطبيق نظام الضامن عالية. فالأنظمة العربية تدرك أن الاستقرار السياسي لن يتحقق بالمعنى الحقيقي في المنطقة وسياساتها الداخلية ما لم يجر حل المشكلة الإسرائيلية الفلسطينية. ومن أجل أن تتمكن من اتخاذ موقف فعال، يجب أن يكون لديها قائد يتمتع بشخصية كاريزمية، قادر على تحمل المخاطر. ويبدو أن مثل هذا القائد غير موجود في العالم العربي. هناك قائدٌ واحدٌ فقط، بارزٌ في سياق الشرق الأوسط، هو الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي يملك خبرة دولية في معالجة الأزمات الإقليمية بشكل بنّاء وفعّال.

ولكن من أجل هذا، يجب على الدول العربية والإسلامية الأخرى دعم هذه المبادرة، ومن ثَمّ زيادة القوة الرادعة للتحالف الإقليمي المزمع بناؤه، وإلا فإن «إسرائيل» المدعومة من الغرب سوف تستمر في ممارسة الضغوطات، ليس على الشعب الفلسطيني فحسب، بل على كافة شعوب ودول المنطقة أيضًا.

لماذا ينبغي لتركيا التي تتخذ موقفًا صريحًا في وقوفها إلى جانب فلسطين أن تؤدّي دور الوسيط أو الضامن في المشكلة الإسرائيلية الفلسطينية؟ هذا سؤالٌ له إجابات مهمة:

أولاً، تركيا حكومةً وشعبًا ليست مدينةً بشيءٍ لليهود، كما يؤكد الرئيس أردوغان في كثير من الأحيان، فالدولة العثمانية وكذلك تركيا احتضنت اليهود وأنقذتهم من الزوال أمام اضطهاد الدول الغربية لهم في فترات مختلفة. لذلك، تاريخيًّا لم يكن الأتراك معادين للسامية على الإطلاق. فقد قام السلطان عبد الحميد الثاني الذي كان الأكثر تهميشًا من قبل الصهاينة، بفتح جميع أراضي البلاد، باستثناء فلسطين، أمام اليهود الذين تعرضوا للمذابح والاضطهاد، واقترح عليهم أن يصبحوا من مواطني الدولة العثمانية[14].

ثانيًا، تركيا لديها القدرة على قيادة المبادرة الإقليمية التي سيجري تشكيلها، سواء بوصفها الدولة التي قدمت الاقتراح أم بوصفها واحدة من الدول الأكثر نفوذًا وقوة في منطقة الشرق الأوسط. إنها الدولة التي تحظى بثقة العديد من دول المنطقة بسبب الدور البناء الذي تؤدّيه في الأزمات الإقليمية والأساليب الدبلوماسية القسرية التي تستخدمها. في الآونة الأخيرة، سعت تركيا التي كانت الضامن في قبرص لفترة طويلة إلى التوسط بين سوريا و»إسرائيل:، وسوريا والعراق، وحماس و «إسرائيل»، ووقّعت مؤخرًا اتفاقية ضمان مع روسيا، تضمن بقاء محافظة إدلب في أيدي المعارضة خلال الأزمة السورية. وربما تكون تركيا الدولة الوحيدة القادرة على التواصل مع الدول العربية، وإيران و «إسرائيل»، وإقامة حوار مع دول المنطقة كافة.

ثالثًا، الرئيس أردوغان قادرٌ على تطبيق نظام الضمان، بصفته الزعيم الأكثر تأثيرًا وخبرة في منطقة الشرق الأوسط. في الماضي، اتخذ الملك السعودي فيصل مبادرات مهمة وفعالة للغاية في وقتين مختلفين بشأن مشكلة لم تكن بلاده متورطة فيها بشكل مباشر؛ في فترة ما بعد حرب 1967، أطلق العملية التي أدّت إلى إنشاء منظمة التعاون الإسلامي، ردًّا على محاولة إحراق المسجد الأقصى. وبالمثل، بعد حرب عام 1973، حظر تصدير النفط إلى الدول الغربية التي تدعم «إسرائيل». كذلك يمكن للرئيس التركي أردوغان الذي يتمتع بخبرة كبيرة في شؤون الوساطة أن يتخذ اليوم، كما في الحرب الأوكرانية، مبادرة مماثلة ويقود إنشاء آلية إقليمية فعالة.

من ناحية أخرى، يشكل وجود وزير مثل حقان فيدان إلى جانب الرئيس أردوغان، ولديه قدر كبير من المعرفة والخبرة بالأزمات الإقليمية– أحد الإجابات عن السؤال الذي يدور حول السبب في أن تصبح تركيا رائدة المبادرة الإقليمية. حقان فيدان أيضًا يمكنه أن يؤدّي دورًا فعالاً بصفته رجل دولةٍ صريح القول كالرئيس أردوغان.

3- بمثابة الخاتمة:

انقلبت جميع الموازين في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي رأسًا على عقب؛ نتيجة الهجمات التي شنتها حماس على «إسرائيل» في السابع من أكتوبر 2023م وما تلاها من صمود المقاومة، وما تلاه من ردة فعل إسرائيلية مبالغ فيها والمجازر التي ترتكبها. أولاً أثبتت التطورات الأخيرة أنه لا يمكن لـ«إسرائيل» والأطراف الإقليمية أن تتجاهل الجانب الفلسطيني. ثانيًا، أصبح من الواضح أن السياسات الأحادية التي تنتهجها «إسرائيل» وداعموها لا يمكنها تحقيق الاستقرار في المنطقة. وكما ذكر وزير الخارجية التركي حقان وكان محقًا فيما ذكره، فإن الشرق الأوسط يقف اليوم على مفترق طريق يقود إما إلى سلام عظيم وإمّا إلى حرب ضروس[15]. والخطوات التي ستتخذها الأطراف من الآن فصاعدًا هي التي ستحدد مصير المنطقة.

ومن أجل التوصل إلى حل دائم للمشكلة، لا بد من بناء تنسيق عالمي وتحالف إقليمي. ففراغ السلطة الذي نشأ في المنطقة بعد الثورات العربية، وما تبعها من انتشار واستمرار العنف، لا يوفران الأمن لأي دولة، ولن تسلم «إسرائيل» من انعدام الأمن ما لم تتم تلبية مطالب الشعب العربي، ولاسيّما الفلسطينيين، وما لم يتحقق السلام الإقليمي.

ينبغي على الأطراف أن تأخذ بالحسبان اقتراح «نظام الضامن» الذي قدمته تركيا التي تنتهج سياسة استباقية في القضية الإسرائيلية الفلسطينية. والوقت كفيلٌ بأن يظهر ما إذا كانت هذه الخطة ستنجح أم لا، لكن هذا الاقتراح سيشكل الأرضية للمساعي الأخرى التي ستبذلها تركيا من أجل الاتفاق، في حالة هذه القضية وفي السياق الإقليمي. هناك احتمالية كبيرةٌ جدًّا لأن يكون لقبول اقتراح دولةٍ مثل تركيا التي تتبع سياسة احتوائية شاملة تجاه المنطقة- تأثيرًا من شأنه أن يحقق السلام والاستقرار الإقليميين. لكن التصورات السلبية التي ترسمها الدول الغربية بشأن تركيا تشكل أكبر عائق أمام المبادرات التركية.

الهوامش والمراجع:

1. من أجل استعمال عبارة «الأراضي الفلسطينية المحتلة»، انظر:
ILO, *The Occupied Palestinian Territory: An Employment Diagnostic Studies*, International Labour Organization, 2018; Amnesty International, *Israel and the Occupied Palestinian Territories (OPT) Briefing to the Committee Against Torture*, 2008.

2. حول الحصار المفروض على حماس، انظر:
Sadi Çaycı, "Milletlerarası Hukuk Açısından İsrail-Hamas Uyuşmazlığı ve Gazze'ye Yardım Konvoyuna Müdahale," *Ortadoğu Analiz*, c. 2, n. 18, Haziran 2010, ss. 45-50; Furkan Duman, "Gazze Deniz Ablukası," *Uluslararası Afro-Avrasya Araştırmaları Dergisi*, n. 1, 2016.

3. من أجل صفقة القرن، انظر: خالد العويسي وجمعة ياووز، «مستقبل المسجد الأقصى في ضوء صفقة القرن التي أطلقها ترامب»، إنسايت تركيا. وكذلك دلال عريقات، «صفقة القرن من منظور فلسطيني، مجلة فلسطين – إسرائيل، مايو 2020، ص (108-104).
"The Future of Al-Aqsa Mosque in the Light of Trump's Deal of the Century" *Insight Türkiye*, c. 22, n. 3, Yaz 2020, ss. 215-235; Dalal Iriqat, "The "Deal of the Century" from a Palestinian Perspective," *Palestine-Israel Journal*, Mayıs 20202, ss. 104-108.

4. Muhittin Ataman, "The Meaning of the Hamas Attack, *Daily Sabah*, 11 October 2023.

5. Burhanettin Duran, "De-Palestinization of the Gaza Strip," *Daily Sabah*, 16 October 2023.

6. علي سمرجي، "منظمة التعاون الإسلامي تدين الهجمات الإسرائيلية على غزة"، وكالة الأناضول، 13 أكتوبر 2023 https://www.aa.com.tr.

7. Muhittin Ataman, "Western Destructiveness and Türkiye's Constructive Role," *Daily Sabah*, 1 November 2023.

8. Muhittin Ataman, "West's Eroding Credibility Due to Unconditional Support for Israel," *Daily Sabah*, 18 October 2023.

9. المؤتمر الصحفي المشترك لوزير الخارجية حقان فيدان مع وزير الخارجية المصري سامح شكري، 14 أكتوبر 2023، الصفحة الإلكترونية لوزارة الخارجية التركية، 14 أكتوبر 2003، https:// www.mfa.gov.tr.

10. Muhammed Enes Calli, "Türkiye to Introduce Israel to World as War Criminal: Turkish President Erdogan," *Anadolu Agency*, 28 October 2023.

11. Burhanettin Duran, "İsrail'e Büyüyen Tepkiler ve Türkiye'nin Barış Diplomasisi," *Sabah*, 17 Ekim 2023.

12. "Turkish President Erdoğan Calls out West, Israel for Gaza Massacre," *Daily Sabah*, 28 October 2023, retrieved from https://www.dailysabah.com.

13. Yücel Acer, *Filistin-İsrail Barışı İçin Türkiye'nin Garantörlük Teklifi ve Önemi*, SETA Perspektif, Ekim 2023, Sayı 376.

14. ميم كمال أوكه، الصهيونية والمشكلة الفلسطينية (1880-1923)، إسطنبول، منشورات تيماش، ط 6، 2018، ص (69-70).

15. Bakan Fidan: Gazze'de Tüm İnsanlık Bir Rol Ayrımında," *TRT Haber*, 27 Ekim 2023, https://www.trthaber.com.